

هنا ولذا قيد الفقهاء جواز فدية الصلوة بقوله  
ان شاء الله وجزوا بصدق بقدية الصوم كقولها  
منصوبة نعم كقولها وجوب الايضاً لاسقاط الفايضة  
احتياطاً على ما بين في الاصول فالجزم ان نقض الفايضة  
واسرها في حال الحيوة ثم نوصي بمال معلوم لاسقاط  
الصلوة وجمعاً بينهما ينظر الى الزكوة وصدقة الفطر والصدقة  
والصحة بان نقض ما فات منها بلا حيلة اذ هي مكروهة  
فيها على القول بالصحيح ولكن قضاء الاضحية  
ان تقوم شاة وسط كل سنة فتصدق الى  
الفقر ليس الاثم الى الصوم هل هو كان وجب  
عليه قضاءه وحده او مع الكفارة فنفعله على  
مقتضى الشرح ثم الحج ولكن يقتضي في الحج ان نوصي وان  
بحسب الاحتمال صدور كلمة الكفر بعد الحج فاذا تاب  
فيجب الحج ثانياً بخلاف الزكوة والصوم والصلوة  
وغيرها فانها لا يجب اعادتها شيئاً منها بعد التوبة

عن الكفر

عن الكفر فان بطل ثوابها الا ان تقع التوبة في  
وقت صلوة صلاحها فيجب اعادةها واما قضاء  
ما فات منها فيجب بعد التوبة بلا خلاف ثم  
تنظر الى سائر المعاصي مثل الزنا واللواط و  
الكذب وشرب الخمر فتتوب منها توبة صحيحة بان نذرت  
عليها ونعزم على ان لا نفعلمها ابداً خوفاً من الله  
فادافضنا من حقوق الله تعالى فنسخر في حقوق  
العباد وبيع نوعان الى مثل الغصب والسرقة و  
اكل مال الغير بغير اذنه واتلافه كذلك اكل مال  
بشهادة الزور او بالسعي الى الظلم وبغيرها فاعلمنا  
منها ما لكه فنسخر وان صدر هذه الاشياء عمداً  
في حال الصبي اذ لم يلزم الصبي افرامة ماليتها وان  
مات المالك فنسخره من الورثة ان وجدت  
وان لم توجد اولم نعلم المالك فنعطيه ان كان  
باقياً او قيمته ان كان هالكا الى الفقراء بنية ان يكون